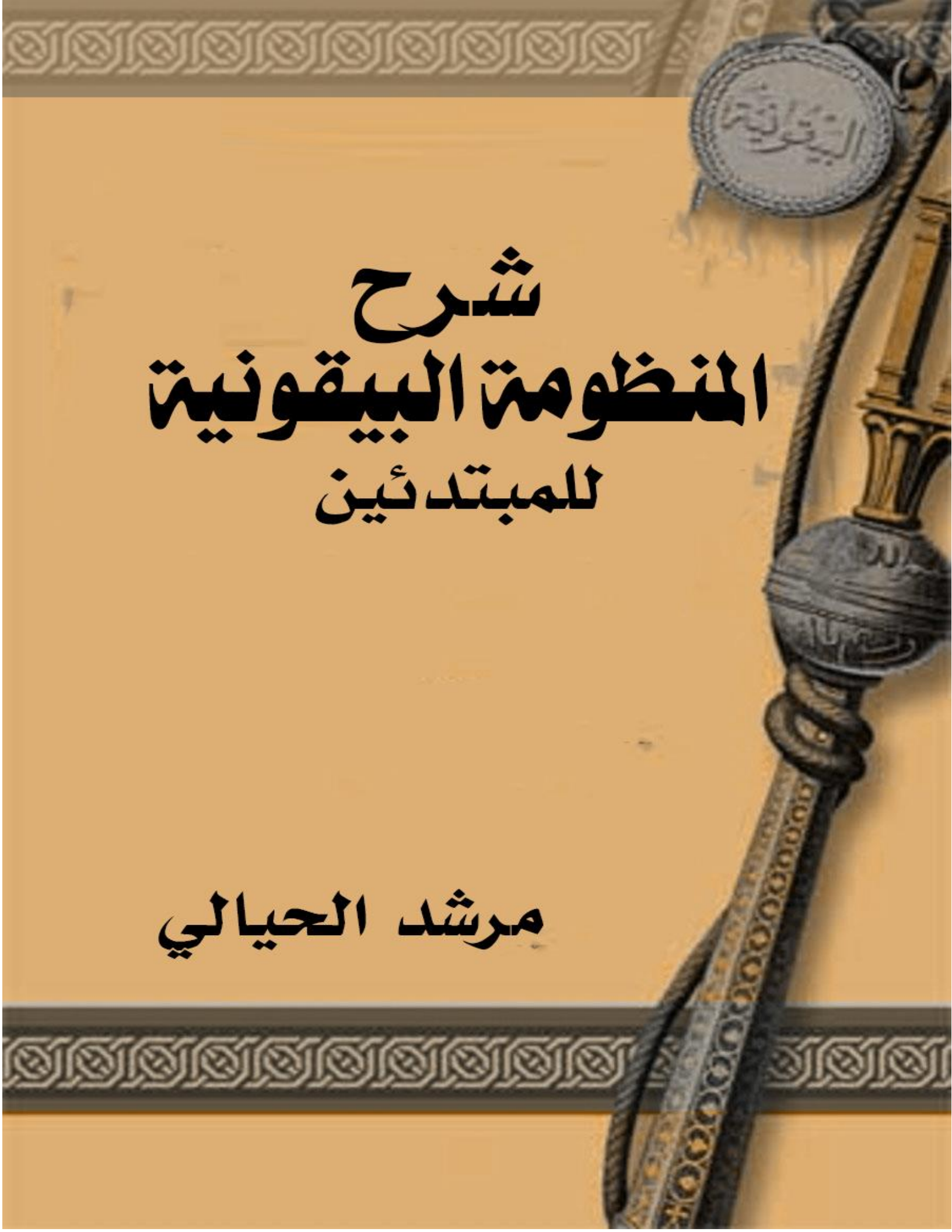

شرح المنظومة البيقونية للمبتدئين

مرشد الحيالي

شرح البَيْقُونِيَّة للمبتدئين

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا وسيدنا محمدٍ خاتمِ النبيين والمرسلين؛ أما بعد:

فهذا شرح لطيف ومختصر مفيد لنَظْمِ البَيْقُونِيَّة، تناولتُ فيه موضوعاتِ هذا العلم الجليل وقواعدَه، وأقسامه وأنواعه بشكل ميسَّر، وقد اشتمل الشرحُ للمنظومة على العديد من الفوائد والفرائد، أرجو أن يسُدَّ فراغًا لدى المبتدئين في هذا الفن المتعلّقِ بسُنَّةِ نبينا ورسولنا، عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وقبل الشروع في المقصود نبيّن بحر هذه المنظومة، وترجمة ناظمها، والتعريف بعلم الحديث لغة واصطلاحًا؛ فأقول وبالله التوفيق:

نظم البيقونية على بحر الرجز، والرَّجَزُ بحرٌ أحاديُّ التَّفعيلةِ، يعتمد على تكرار تفعيلة (مُسْتَفْعِلُنْ)، وهي تفعيلةٌ لا ترِدُ في الرجز أو في غيره بهذه الصُّورة فقط، بل بصورٍ أخرى تختلف تبعًا لاختلاف التَّغيير الذي يطرأ على مكوِّناتها، نتيجةً لدخول الزحافات والعِلَلِ، وبسبب التغييرات التي تطرأ عليه، فهو من البحور السهلة التي يسهل كتابة الشعراء عليه.

ووزنه: مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ = مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ

أما ضابطه فهو: فِي أَبْحُرِ الأَرْجازِ بَحْرٌ يَسْهُلُ = مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُ

والشعراء أَكْثَرُوا من نظم بحر الرجز المشطور المزدوج؛ لخفَّتِهِ وسهولته، وهو أن يتَّحِدَ كل بيتين مشطورين من الرجز بقافية واحدة ليكوِّنا سطرًا واحدًا، وهو أسلوب قديم لجأ إليه الشعراء؛ لأن التنويع للقوافي وخاصة في قصائدَ طويلة يمنحهم الحرية في الكتابة،

ويُعفيهم من التزام القافية الموحَّدة، ومن أمثلة ذلك ألفية ابن مالك في النحو، وألفية العراقي في الحديث، وألفية ابن الجزري في القراءات؛ قال ابن مالك في ألفيَّتِهِ في النحو في أولها:

قالَ محمدٌ هُوَ ابْنُ مـالِكِ = أحمَدُ ربِّي اللهَ خيرَ مَالِكِ

مُصَلِّيًا على النبيِّ المصطَفى = وآلِهِ المستكمِلينَ الشَّرَفا

وأستعينُ اللهَ في ألفيَّـهْ = مَقاصدُ النحو بها مَحْويَّهْ

فكلُّ سطر من هذه السطور عبارة عن بيتين متَّحدي القافية من وزن الرجز المشطور، وهو ما يسمى بـ(الشعر المزدوج)، وقد خالف الناظم ما هو الأصل من جهة العروض، ومن جهة القواعد الإعرابية، ومن جهة القافية؛ من أجل الحفاظ على القافية ووزن الشعر والبيت، وذلك في مواضع معينة من المنظومة نبَّهنا عليها في شرحنا.

ومن الأمثلة في أول بيت؛ حيث قال الناظم:

أبدأُ بالحمدِ مُصَلِّيًا على = مُحَمَّدٍ خَيرِ نبيٍّ أرســـلا

مسْتَعلنْ مسْتَعلنْ متَفْعلنْ = متَفْعلنْ مسْتَعلنْ مسْتَفعلنْ

فمن شرط المزدوج التصريعُ ووحدة القافية، ولا يستقيم التصريع الذي في أول المنظومة بغير وصل همزة (أُرسلا) اضطرارًا؛ حيث وجود (مُتَفْعِلُنْ) في الصدر، و(مُسْتَفْعِلُنْ) في العجز، وقد يكون الخطأ من الناسخ لا من الناظم.

التعريف بالناظم:

اختُلِف في اسمِه، فقيل: عمر، وقيل: طه بن فَتُّوح البَيْقوني الدمشقي الشافعي، ولا يُدرَى له تاريخ ميلاد، أو تاريخ وفاة، بل أقْصَى ما يُعرَف أنه كان حيًّا قبل 1080هـ - 1669م[1].

وله معرفةٌ بالحديث والأصول، وقد كُتِب لهذه المنظومة القَبول على الرغم من عدم معرفة ترجمة ناظمها؛ مثل منظومة الآجُرُّومِيَّة في النحو، وقد دلَّ ذلك على عظيم الإخلاص لله سبحانه، وأنه من أَجَلِّ الأعمال وأعظمها أثرًا.

وقد شرح هذه المنظومةَ، وبيَّن معانيَها وألفاظها، وما اشتملت عليه من علوم الحديث الكثيرُ من العلماء، ومنهم على سبيل التمثيل: عبدالقادر بن جلال الدين المحلي في رسالته: (فتح القادر المعين بشرح منظومة البيقوني)، ومنهم الزرقاني في رسالته: (شرح الزرقاني على المنظومة البيقونية) في المصطلح، ومنهم الحموي في رسالته: (تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر)[2]، وغيرها كثير.

---

[1] انظر: شرح البيقونية للزرقاني بحاشية الأجهوري، تعليق وتخريج: محمد صلاح عويضة، ص: 118، وكذلك الأعلام للزركلي، الجزء الخامس، ص: 64، طبعة: بيروت دار الملايين.

[2] من أقدم شروح البيقونية: تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر للحمويّ، شَرحُ الشَّيْخ أحمَد بن محمّد الحُسَيْنِي الحَمَوِي الحَنَفِي، المتَوفَّى سَنَةَ (1098هـ)، وتُعَدُّ «منظومة البيقوني» في علم مصطلح الحديث فاتحةَ كُتُبِهِ؛ لِما امتازت به من حسن رونقها، وجمال سبكها، وعلى الرغم من وفرة شروحها فإن هذا الشرح من أوسعها وأكثرها فوائدَ، وقد طُبِعَ مؤخرًا في دار المنهاج بجدة، وقد قام الدكتور العلامة محمد بن عبدالرحمن شميلة الأهدل - وهو متخصص في الحديث وعلومه - بنظم هذا المستدرَك من بحر الرجز لينضم إلى «متن البيقونية»؛

قال الناظم رحمه الله في البيقونية:

1- أَبْدَأُ بِالْحَمْدِ مُصَلِّيًا عَلَى= مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا

الناظم هنا بدأ بالبسملة، وهو بَدءٌ حقيقي؛ اقتداء بالكتاب العزيز في بداية السور، والحمد بدء إضافي؛ لأنه في نسخ أخرى من المنظومة افتتح بالبسملة، وعملًا بالحديث: ((كلُّ أمرٍ ذي بال لا يُبدأ فيه بالحمد لله، فهو أقطع))؛ [رواه أبو داود، وابن ماجه، والنّسائي، وابن حِبّان في صحيحه مرفوعًا].

وقوله: (مُصلِّيًا) حال من الفاعل المستتر في قوله: (أبدأ)؛ أي: حال كوني مصليًا، وهنا سؤال: كيف يبدأ بالحمد ومصليًا، والجواب: أي: ناويًا الصلاةَ على النبي صلى الله عليه وسلم؛ كما قال ابن مالك في ألفيته:

قال محمد هو ابن مالك = أحمَد ربي اللهَ خيرَ مالكِ

مصليًا...

أي: ناويًا للصلاة، ومحمد صلى الله عليه وسلم ورد ذكره في القرآن أربع مرات؛ في الأحزاب، والفتح، ومحمد، والحجرات، ولم يكن العرب يُسمُّون أبناءهم بهذا الاسم، ولما اقترب زمن البَعثة، صار العرب يسمون أبناءهم به؛ طمعًا في هذا الفخر والعز، حتى عُدَّ

تتميمًا لمقاصدها، وإكمالًا لِما لم تذكره من مباحث علم أصول الحديث، فجمع بين نظرات القدماء والمعاصرين، والاستدراك النثري والنظمي.

سبعةَ عشرَ رجلًا كلهم اسمهم محمد، ذكر ذلك العلَّامة محمد بن سلمان الكردي[3]، وكذلك العلَّامة ابن الهائم الفرضي.

وقول الناظم: (خير نبي أرسلا)، بل هو خير خلق الله أجمعين؛ وفي الحديث: ((أنا سيد ولد آدم ولا فخر))، و(أرسلا) للإطلاق بالمد، وليست هي ألف الاثنين كما يتوهم البعض، وكذلك لتوافق القافية والوزن.

2- وذِي مِنَ أقسَامِ الحديث عدّة = وكُلُّ واحدٍ أتى وحدّه

(وذي) اسم اشارة مبني في محل رفع خبر، والأقسام أي: أنواع عديدة، و(عدة) خبر للمبتدأ مرفوع، و(كلُّ) مبتدأ، (واحد) مضاف، و(أتى) عبَّر بالماضي، وكأنه تحقق؛ مثل قول الله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: 1]، فِعْل وفاعله في محل رفع خبر لكل، والواو هنا واو المعية، و(حدَّه) مفعول معه منصوب.

---

[3] وكما في كتاب (عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير)، ذَكَرَ المؤلف ابن سيد الناس الشافعي أن هؤلاء هم: محمد بن أحيحة بن الجلاح الأوسي، ومحمد بن مسلمة الأنصاري، ومحمد بن براء البكري، ومحمد بن سفيان بن مجاشع، ومحمد بن حمران الجعفي، ومحمد بن خزاعي السلمي، لا سابع لهم، وكذلك ذكرهم العلامة محمد بن يوسف الصالحي الشامي في كتابه (سبل الهدى والرشاد).

والحديث لغة: ضد القديم، وفي الاصطلاح: العلم بالقواعد التي يُعرف بها أحوال السند والمتن من حيث القبول والرد، أو هو ما أُضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خَلْقية، أو خُلُقية[4].

أما الكلام عن أقسامه وأنواعه، فهو طويل، وهذا ما نحأول بيانه في هذا المختصر.

والحديث يتكون من السَّنَدِ: وهو سلسلة الرواة الموصِّلة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والمتن هو الكلام الذي أوصل إليه السَّنَدُ، ومثال ذلك: قال البخاري في صحيحه: "حدثنا الحميدي عبدالله بن الزبير، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، قال: أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دنيا يُصيبُها، أو إلى امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه))، فالسند قول البخاري: حدثنا الحميدي قال: حدثنا سفيان...، إلخ، والمتن قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((إنما الأعمال بالنيات...))، إلخ.

٣- أوّلُها "الصحيحُ" وهوَ ما اتّصَل = إسنادُهُ ولَمْ يُشَذَّ أو يُعلّ

4- يَرْويهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ = مُعْتَمَدٌ في ضَبْطِهِ ونَقْلِهِ

---

[4] صبحي الصالح، علوم مصطلح الحديث، ص: 107، وانظر: كتاب الحديث والمحدِّثون، أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية لمحمد أبو زهو، ص: ١٠، انظر: القاموس المحيط، مادة "حدث" (١/ ١٧٠)، فتح الباقي، ج: 7/1، الكواكب الدراري، ج: 12/1.

و(أولها) مبتدأ، و(الصحيح) خبره، و(هو) مبتدأ أيضًا، و(ما) هنا ما الموصولة، واتصال السند معناه أن كلَّ راوٍ تحمَّل الحديث عن شيخه، فإن لم يسمع منه، فهو تدليس لعدم الاتصال؛ لأننا لا نعلم هذا الذي سقط من السند، هل هو ضابط، أو حافظ، أو عدل، أو غير ذلك؟ والسند والإسناد سواء.

والشذوذ: مخالفة الثقة لمن هو أولى منه من ناحية الحفظ والضبط والعدالة.

والعلة تنقسم إلى علة ظاهرة وخفيَّة؛ فالظاهرة مثل كون الراوي سيئَ الحفظ، والعلة الخفية، وهي أن يرويَ الراوي عن شيخه ولم يسمعه منه، لأنه ربما سمِعه عن شيخ آخر فهي علة خفية.

والعدالة: العدل هو المسلم المكلَّف السالم من ارتكاب كبيرة، ومن خوارم المروءة، والإصرار على الصغيرة، والمروءة معناها: أن يتخلَّقَ بالأخلاق التي عليها أهل زمانه من العلماء، ومن أمثال الخوارم: أن يمشي وصدره مكشوف، أو يأكل ماشيًا، ونحو ذلك مما يُعَدُّ خارمًا لعادات وأخلاق أهل الزمان والمكان، وسيأتي علينا تعريف العلة والشذوذ في المنظومة.

ملاحظة: هذه الشروط من عدالة الرواة، وضبطهم، يستوي فيها الحر والعبد، ليست كالشهادة، وهذه الشروط إنما هي عند الأداء لا التحمُّل؛ لأنه قد يكون عند الأداء صبيًّا فيُقبَل منه إذا صار بالغًا.

والضبط ينقسم إلى: ضبط صدر أو كتاب؛ أي: يحفظ ما سمعه من شيخه من وقت تحمُّله إلى وقت أدائه، والكتاب؛ أي: كَتَبَ ما تلقَّاه عن شيخه، ثم احتفظ به إلى زمن الأداء، فالنقل يساوي الكتاب والضبط في الصدور.

فقد ذكر الناظم خمسة شروط في الحديث المتصل؛ وهي: الاتصال، وعدالة الراوي، وضبطه، وعدم الشذوذ، وعدم العلة، والفرق بين قولنا في الحديث: رجاله ثقات، وقولنا: إسناده صحيح، أو الحديث صحيح، أن رجاله ثقات لا يعني عدم الانقطاع، أو أن ليس فيه علة أو شذوذ، بخلاف لو قلنا: إسناده صحيح، فانتبه لذلك[5].

ومظانُّ الحديث الصحيح كُتُبٌ اشترطت الصحة؛ مثل: صحيح البخاري، ومسلم، وصحيح ابن حبان، وابن خزيمة، ويترتب على كون الحديث صحيحًا الاحتجاجُ به، والاعتماد عليه في الأحكام وفضائل الأعمال.

يُقَسَّم الحديث الصحيح سَبْعَ مراتب؛ وهي:

1- ما اتفق عليه البخاري ومسلم، وهو أعلى مراتب الصحة، إلا عند مجد الدين ابن تيمية، فمعنى (متفق عليه) ما رواه البخاري ومسلم وأحمدُ[6].

---

[5] انظر كلام العراقي في «التبصرة» ص: 136، و«فتح المغيث» للسخاوي (310/1).

[6] الباعث الحثيث، للحافظ ابن كثير، ص: 24، علوم الحديث، صبحي الصالح، الفصل الثاني، كتب الحديث رواية ومراتبها، ص: 115 وما بعدها.

2- ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم، ثم ما كان على شرطهما ولم يُخرِجاه، ثم ما كان على شرط البخاري، ثم شرط مسلم.

3-ما صحَّ عند غيرهما من الأئمة مما لم يكن على شرطهما؛ كابن خزيمة، وابن حبان، ويوجد مئات الأحاديث الصحيحة في غير البخاري ومسلم؛ لأن البخاريَّ لم يجمع كل الأحاديث الصحيحة في كتابه، كما صرح هو رحمه الله؛ يقول البخاري: "أحفَظ مائة ألف حديث من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم"[7].

الحديث الحسن: قال الناظم رحمه الله في منظومته:

5- وَ"الحسَنُ" المَعْرُوفُ طُرْقًا وغَدَتْ = رِجَالُهُ لا كالصَّحيح اشْتَهَرَتْ

6- وكُلُّ ما عَنْ رُتبةِ الحُسْنِ قَصر = فَهْوَ "الضعيفُ" وهوَ أقْسَامًا كُثُرْ

(الحسن) مبتدأ، و(المعروف) خبره، و(طرقًا) تمييز منصوب، و(غدت) تعمل عمل كان، ترفع الأول، وتنصب الثاني، (رجاله) اسم (غدت)، (اشتهرت) فعل وفاعل مستتر، والجملة الفعلية في محل نصب خبر (غدت)، و(لا في الصحيح) اعتراضية.

والحديث عند المحدِّثين ينقسم ثلاثة أقسام: الصحيح، والحسن، والضعيف، وأول من قسَّم هذه القسمة الخطابيُّ المتوفَّى سنة 388[8]، وهو من شَرَحَ البخاري، وشرح سنن أبي داود، أما الترمذي، فهو أول من تكلم في الحسن، لكن لم يصرح به، والحديث الحسن

---

[7] الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، للحافظ ابن كثير.

[8] الباعث الحثيث، ص: 19، 24، تدريب الراوي للإمام جلال الدين السيوطي ص: 60.

استشكله العلماء؛ لأن فيه عسرًا، وأشهر من عرَّفه ثلاثة من العلماء؛ وهم الترمذيُّ، والخطابيُّ، وابن حَجَرٍ.

قال الخطابي في تعريفه: "هو ما عُرِف مخرجه، واشتهرت طرقه، لكن ليس في رتبة الصحيح"[9].

وقال الترمذي: "هو ما ليس شاذًّا ولا مُعلًّا، ولا فيه متَّهَمٌ بالكذب، ورُوِيَ من غير وجه"[10].

وقال ابن حجر: "ما اتصل إسناده برواية عدل خفيف الضبط، ولم يكن شاذًّا ولا معلًّا، يعني: ضبطه أقل من ضبط الصحيح"[11]، والناظم تعريفه أقرب إلى تعريف الخطابي، وهو لم يذكر اشتراط نفي الشذوذ والعلة؛ لأن ذلك معلوم لديهم، والمنظومة مختصرة، لم يذكر فيها بعض أقسام الحديث.

---

[9] الباعث الحثيث، للحافظ ابن كثير، ص: 37.

[10] علوم الحديث، صبحي الصالح، ص: 152، وجامع الترمذي أصل في معرفة الحديث الحسن وإن أخذوا عليه تعريفه له.

[11] شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للحافظ ابن حجر، ص: 114، شرحها: طارق عوض الله محمد، نشر: دار المغني للتوزيع.

أقسام الحديث الحسن:

1- الحسن لذاته: وهو ما يتناوله تعريف الخطابي، وابن حجر، وهو: ما اتصل إسناده برواية العدل خفيف الضبط، ولم يكن شاذًّا ولا مُعلًّا[12].

2-الحسن لغيره: يتناول تعريف الترمذي، وهو الضعيف إذا جُبِرَ بشاهد أو متابع، بشرط ألَّا يكون ضعفه شديدًا، مثاله: أن تروِيَ حديثًا إلى أبي هريرة، وله متابع من حديث رواه ابن عمر، فإذا كان من نفس الصحابي يسمَّى شاهدًا، وإن كان من غيره يسمَّى متابعًا.

مثال الحديث الحسن: ((لولا أن أشُقَّ على أُمَّتي، لأمرتُهم بالسواك عند كل صلاة))؛ إذ تابعوا محمد بن عمرو بن علقمة راويه عن أبي سلمة (عليه)، في شيخ شيخه، حيث رواه جماعة غير أبي سلمة عن أبي هريرة.

مظانُّ الحديث الحسن: في سنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وهي غالبًا ما يوجد فيها الحسن، ويوجد أيضًا فيها الصحيح والضعيف، وحكم الحسن أنه يُحتجُّ به، وتُؤخذ منه الأحكام والفضائل.

---

[12] المرجع السابق، ص: 114.

الحديث الضعيف: كما أشار الناظم في البيقونية، حيث قال:

6- وكُلُّ ما عَنْ رُتبةِ الحُسْنِ قَصر = فَهْوَ "الضعيفُ" وهوَ أقْسَامًا كُثُرْ

وتعريف الضعيف: كل ما نزل عن رتبة الحسن، وقال ابن حجر: "الضعيف: ما اختلَّ فيه شرط من شروط القبول، من اتصال السند، وعدالة الراوي، وخفة الضبط، وكان شاذًّا أو معللًا ولم ينجبر"[13].

مثال: الحديث الذي رواه الترمذي من طريق أبي قيس عن هُزَيل بن شُرَحبيل عن المُغيرة بن شُعبة قال: ((تَوَضَّأَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَمَسَحَ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ))، فهو حديث شاذ ضعيف.

قال أبو داود في (السنن): "كَانَ عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ لَا يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ عَنْ الْمُغِيرَةِ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ"[14]، [انتهى].

مظانُّ الحديث الضعيف: مثل: كتاب الكامل في الرجال لابن عدي، والضعفاء لابن حبان، وحكمه أنه لا يُحتجُّ به في العقائد والأحكام، ويُعمَل به فيما عدا ذلك

---

[13] مقدمة ابن الصلاح، ج:1/ 41، دار الفكر، تحقيق د: نور الدين عتر، تدريب الراوي للسيوطي، ص: 59، الباعث الحثيث، ص: 42.

[14] تحفة الأحوذي، للمباركفوري، محمد بن عبدالرحمن بن عبدالرحيم، (1-257).

من فضائل الأعمال بالشروط التي اشترطها علماء الحديث، وقد ذكر شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر لذلك ثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون الضعف غيرَ شديد، فيخرج من انفرد من الكذَّابين، والمتهمين بالكذب، ومن فحش غلطه.

الثاني: أن يندرج تحت أصل معمول به؛ جاء في شرح الأربعين النووية لابن دقيق العيد[15]: "وشرط جواز العمل به: ألَّا يشتد ضعفه، بألَّا يخلو طريق من طرقه من كذَّاب أو متهم بالكذب، وأن يكون داخلًا تحت أصل كليٍّ، كما إذا وَرَدَ حديث ضعيف بصلاة ركعتين بعد الزوال مثلًا، فإنه يُعمل به؛ لدخوله تحت أصل كلي؛ وهو قوله صلى الله عليه وسلم: ((الصلاة خير موضوع، فمن استطاع أن يستكثر فليستكثر))؛ [رواه الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة]؛ أي: خيرُ شيءٍ وضعه الله تعالى.

الثالث: ألَّا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط.

---

[15] علوم الحديث، صبحي الصالح، رواية الأحاديث الضعيفة والعمل بها، ص: 210 وما بعدها، ولقد أُثِرَ عن علماء الحديث قولهم: إذا روينا في الحلال والحرام شدَّدنا، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا، وانظر: الكفاية للخطيب، ص: 133.

فائدة: قال البغوي في (مصابيح السنة): إن الحديث ينقسم إلى قسمين:

صحيح؛ وهو ما في الصحيحين، والحسن ما في الدارمي، وابن ماجه، والترمذي، وهذا اصطلاح خاصٌّ به؛ قال النووي[16]: "لم يُعرَف هذا الاصطلاح إلا عنده".

فائدة: الكتب الستة هي بالترتيب:

1- محمد بن إسماعيل البخاري (ت: 256).

2- مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت: 261).

3- محمد بن يزيد بن ماجه (ت: 273).

4- سليمان بن الأشعث أبو داود (ت: 275).

5- محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت: 279).

6- أحمد بن شيب النسائي (ت: 303)، وبعض المحدِّثين جعل مكان ابن ماجه الموطأَ[17] في الكتب الستة، وبعضهم جعل الدارمي، وإنما أُدرِج ابن ماجه في

---

[16] الباعث الحثيث، ص: 40، والبغوي الحافظ محيي السنة، مات سنة 516، عن 80 عامًا، وله ترجمة في تذكرة الحفاظ (4 -52 - 53)، وكتابه (مصابيح السنة) عُنِيَ العلماء بشرحه، على الرغم من الاصطلاح في تقسيم الحديث الذي أنكره النووي وغيره.

[17] انظر: الباعث الحثيث، ص: 312، وإنما قدَّم من قدم سنن ابن ماجه على موطأ الإمام مالك؛ لكثرة زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة، بخلاف موطأ الإمام مالك، فإنه ليس كثيرًا زوائده، بل قد يكون ليس له زوائد على الكتب الخمسة، والمقصود بالزوائد: الأحاديث المرفوعة، أما بالنسبة للآثار، فهذا أيضًا جعلوه من جوانب التفضيل لسنن ابن ماجه على موطأ الإمام مالك؛ لأن موطأ الإمام مالك يشتمل على

الكتب الستة؛ لكثرة ما يحويه من الأحاديث والآثار، وقد جمع العالم العلَّامة عبدالغني المقدسي في كتابه الشهير (الكمال في أسماء الرجال) أسماءَ الرجال في الكتب الستة، واختصره ابن حجر في كتابه (تهذيب الكمال).

قال الناظم رحمه الله:

7- وَمَا أُضِيفَ لِلنَّبِـــــي المَرْفُوعُ = وَمَا لِتَابِـعٍ هُـوَ المَقْطُـوعُ

الحديث ينقسم باعتبار من يُضاف إليهم الحديثُ إلى أقسام[18]:

الحديث المرفوع: فإن الحديث المرفوع هو: ما أُضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفة، وسواء أكان المضيف هو الصحابيَّ أم من دونه، متصلًا كان الإسناد أو منقطعًا، ومن أمثلته قول الصحابي أو غيره: قال رسول الله، ومن أمثلته أيضًا: فَعَلَ رسول الله صلى الله عليه كذا، أو فُعِل بحضرته كذا، أو كان صلى الله عليه وسلم أحسن الناس.

أما الموقوف فهو: ما أُضيف إلى الصحابي من قول، أو فعل، أو تقرير، سواء كان السند متصلًا أو منقطعًا، مثاله قول الراوي: قال عليٌّ رضي الله عنه: حدِّثوا الناس بما يعرِفون، أتريدون أن يُكذَّب الله ورسوله؟

موقوفات على الصحابة، ومقطوعات على التابعين، وقيل: إن فيه الكثير من الآراء الفقهية، فهو أقرب إلى كتب الفقه؛ [انظر: علوم الحديث، صبحي الصالح، ص: 122].

[18] علوم الحديث، صبحي الصالح، ص: 117، وفيه شرح مستفيض للأنواع الثلاثة: المرفوع، والموقوف، والمقطوع.

أما المقطوع فهو: ما أُضيف إلى التابعي، أو من دونه، من قول أو فعل، سواء اتصل السند إلى التابعي أو انقطع؛ مثاله: قول الحسن البصري في الصلاة خلف المبتدع: صلِّ، وعليه بدعتُه.

تعريف الصحابي: وما دمنا قد تكلمنا عن الحديث المرفوع، فناسب أن نُعرِّف الصحابي.

فالصحابيُّ: هو من لقِيَ النبيَّ صلى الله عليه وسلم مؤمنًا، ومات على ذلك[19]، وهو أفضل من تعبير (من رأى)؛ لأنه قد يكون أعمى لا يرى.

فائدة: من أسلم بعد وفاة النبي، وكان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كافرًا، فإنه لا يكون صحابيًّا، ولكن تُقبَل روايته إذا سمع حديثًا من النبي صلى الله عليه وسلم حال كونه كافرًا، ومن رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير، فتكون روايته مرسلة، وهو صحابي؛ لشرف الرؤية.

التابعي: هو من رأى صحابيًّا ولو واحدًا؛ ولذلك يُعَدُّ أبا حنيفة من التابعين؛ لأنه رأى أربعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

---

[19] نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص: 21، وقال في كتاب الإصابة، ج: 1، ص: 158: "وأصحُّ ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابيَّ: من لقِيَ النبيَّ صلى الله عليه وسلم مؤمنًا به، ومات على الإسلام، فيدخل فيمن لقِيَه مَن طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يَرْوِ، ومن غزا معه أو لم يَغْزُ، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه، ومن لم يَرَهُ لعارضٍ كالعمى.

مظانُّ روايات الصحابة: غالبها في مصنف ابن أبي شيبة، ومصنف عبدالرزاق الصنعاني، وتفسير ابن جرير الطبري، وابن أبي حاتم، وغيرها.

فائدة: قول الصحابي: أُمرنا أو من السُّنَّة[20] فيه تفصيل: إن كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، فله حكم المرفوع، أما إذا لم يُضِفْه إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم فهو من الموقوف، ومثاله عن جابر بن عبدالله قال: كنا نأكلُ لحومَ الخيلِ على عهدِ رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم.

فائدة: ما أضافه النبي صلى الله عليه وسلم إلى ربه، فهو من الحديث القدسي؛ أي: فيما يرويه عن الله، قال جماعة من الشافعية: لفظه ومعناه من الله، إلا أنه ليس مما يُتعبَّدُ به، فلا يُجزأ تلاوته في الصلاة ولا الخطبة، ولا يحرُم على الجُنُب أو الحائض قراءته.

٨- وَالْمُسْنَدُ المتَّصِلُ الإسناد مِنْ = رَاوِيهِ حَتَّى الْمُصْطَفَى وَلَمْ يَبِنْ

9- وَمَا بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يتَّصِلْ = إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَالْمُتَّصِلْ

قال الإمام الحاكم رحمه الله[21]: "وَالْمُسْنَدُ مِنَ الْحَدِيثِ: أَنْ يَرْوِيَهُ الْمُحَدِّثُ عَنْ شَيْخٍ يَظْهَرُ سَمَاعُهُ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ سَمَاعُ شَيْخِهِ مِنْ شَيْخِهِ إِلَى أَنْ يَصِلَ الإسناد إِلَى صَحَابِيٍّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم".

---

[20] الكفاية للخطيب البغدادي، ص: ٥٩١، ٥٩٢، علوم الحديث لابن الصلاح، ص: ٤٥، تدريب الراوي (١/ ٢٠٨)، فتح المغيث للسخاوي (١/ ١٢٧)، وغيرها.

[21] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، الجزء الأول، ص: 133.

والمتصل: ما اتصل إسناده إلى منتهاه، سواء أوصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أم إلى الصحابي، أم إلى التابعي، فهو أعمُّ، فكل مُسْنَدٍ متصلٌ، وليس كلُّ متصلٍ مسندًا.

فالمرفوع: ما رُفِعَ إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والمرفوع والمسند يتَّفقان في النِّسبة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لكن المرفوع قد يتصل سنده وقد ينقطع، أما المسند فيشترط فيه الاتصال، فكل مسند مرفوعٌ، وليس كل مرفوع مُسنَدًا.

كتب الحديث وأقسامها:

وما دمنا نتكلم على أقسام الحديث وأنواعها، فيحسُن بنا أن نذكر كتب الحديث وأصنافها؛ ليسهُلَ على الطالب معرفتها والرجوع إليها.

أولًا: الكتب التي رتبت الأحاديث على الأبواب؛ وهي كالآتي:

1- الجوامع: وهي الكتب التي ذكرت أحاديث الأحكام والفضائل، وسائر الأبواب؛ مثل: الجامع المسند للإمام البخاري، وهو أكثر استيعابًا للأحاديث، وقد رتبت الأحاديث والآثار على الأبواب.

2-السنن: التي يرجع غالبها إلى أحاديث الأحكام؛ كسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، ونحوها.

3- المصنفات: التي بيَّنت آثار وأقوال الصحابة والتابعين؛ مثل: مصنف ابن أبي شيبة، ومصنف عبدالرزاق، وغيرها.

ثانيًا: الكتب التي رتبت الأحاديث على أسماء الرواة، وتقسم إلى:

1- المسانيد: كتب المسانيد: وهي التي تُخرِّج الأحاديث على أسماء الصحابة، وتضم أحاديث كل واحد من الصحابة بعضها إلى بعض؛ مثل: مسند الإمام أحمد، وأبي يعلى الموصلي، وغيرهما، وهناك للمحدثين طرق في ذلك، فبعضهم رتَّب أسماء الرواة على حروف المعجم، ومنهم من رتَّبها على القبائل، ومن هو أقرب إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أو على سوابق الصحابة، ومحلهم في الإسلام وأفضليتهم، وهذا أفضل، كما قال الخطيب البغدادي.

أما المستدرَك: فهو جَمْعُ الأحاديث التي تكون على شرط أحد المصنِّفين، ولم يُخرجها في كتابه، ومعلوم أن الشيخين - البخاريَّ ومسلمًا - لم يستوعبا الصحيح في كتابَيهما، ولا التزما ذلك، ومن أهم هذه المستدرَكات وأشهرها: المستدرَك للحاكم النيسابوري (ت: 405).

فائدة: ألَّف عددٌ من العلماء كُتُبًا تتضمن أحاديث الأحكام والفضائل محذوفة الأسانيد، ثم يؤلِّف كتابًا آخرَ يذكر فيه أسانيد الآثار والأحاديث التي أورَدَها في كتابه الأول، ومن أمثلة ذلك مسند الشهاب لأبي عبدالله القضاعي المصري (ت: 454)؛ حيث إن الكتاب محذوف الأسانيد، مقصور على المتون، ثم أسنده المصنف، فخرج على ما هو عليه، وتُسمَّى مثل هذه الكتب في عصرنا كتب التخريج.

قال الناظم:

10- مُسَلْسَلٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى = مِثْلُ أَمَا وَاللهِ أَنْبَانِي الْفَتَى

11- كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا = أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَا

الْمُسَلْسَلُ: هو ما تتابع الرجال إسناده واحدًا فواحدًا، على صفة واحدة، أو حالة واحدة، للرواة تارة، وللرواية تارة، وصفات الرواة وأحوالهم، إما أقوالٌ، وإما أفعال، وإما هما معًا، وصفات الرواية إما أن تتعلق بصيغة الأداء، وإما أن تتعلق بزمنها أو بمكانها[22].

أولًا: المسلسل الذي يتعلق بحالة الراوي، فينقسم إلى القول والفعل.

فمثال المسلسل بالقول: المسلسل بأحوال الرواة القولية: كالمسلسل بقول الراوي لمن يروي له: "وأنا أحبك، فقل..."، وهو حديث معاذ بن جبل: ((أن رسول الله أخذ بيده، وقال: يا معاذ، والله إني لأحبك، وقال: أوصيك يا معاذ، لا تَدَعَنَّ في دُبُرِ كل صلاة أن تقول: اللهم أعني على ذكرك، وشكرك، وحسن عبادتك)).

ومثال المسلسل بالفعل: كمسلسل التشبيك باليد؛ حيث إن كل رواة الحديث كان يُشبِّك يده بيدِ مَن رَوَى عنه؛ وهو حديث أبي هريرة قال: ((شبَّك بيدي أبو القاسم وقال لي: خلق الله عز وجل التربة يوم السبت...)).

---

[22] تدريب الراوي، تأليف: السيوطي، ج: 2، ص: 187-189، دار الكتب الحديثة.

المسلسل بأحوال الرواة الفعلية والقولية معًا: كالمسلسل بالقبض على اللحية، مع قول: آمنتُ بالقَدَرِ خيرِهِ وشرِّه، حُلْوِه ومُرِّه.

ثانيًا: المسلسل بحال الرواية: وهي إما بصيغة الرواية وإما بمكانها.

المسلسل بصفاتهم الفعلية: كاتفاق أسماء الرواة، كالمسلسل بالمحمَّدِين، أو صفاتهم أو نسبتهم، كالمسلسل بالمصريين.

المسلسل بصفات الرواية: كالمسلسل بيوم عاشوراء، وهو حديث أبي قتادة الأنصاري قال: سمعت رسول الله في يوم عاشوراء يقول: ((صيام يوم عاشوراء، إني أحتسب على الله أن يكفِّر السنة التي قبله)).

وهناك المسلسل بمكان ما، كقول الراوي: حدثنا الشيخ عند الملتزم بمكة.

فائدة المسلسل من الأحاديث: يدل على تمام الضبط، وقوة الحفظ، فالراوي لم يحفظ الحديث فحسب، بل الحالة، فيدل على زيادة الضبط، وأفضل المسلسلات ما يدل على قوة الاتصال وعدم التدليس، والعلَّامة جلال الدين السيوطي رحمه الله جمع كتابًا ذكر المسلسلات من الأحاديث، فبلغت 85 حديثًا، اختصرها في كتابه (جياد

المسلسلات)[23]، جمع فيه 23 حديثًا.

الحديث العزيز: قال الناظم رحمه الله:

12- عَزِيزٌ مَرْوِي اثْنَينِ أَوْ ثَلَاثَهْ = مَشْهُورٌ مَرْوِي فَوْقَ مَا ثَلَاثَهْ

حذف حرف العطف معروف في الشعر كما في قول الناظم هنا، أما في النثر، ففيه نزاع بين اللغويين، وقول الناظم (مرويٌّ) بتشديد الياء، لكنه سكَّنه للوزن، وثلاثة تكرر القافية بنفس المعنى، وهذا عيب من عيوب القافية.

قلنا سابقًا: إن الحديث ينقسم باعتبار القبول إلى: صحيح، وحسن، وضعيف، وباعتبار من يُضاف إليه إلى مرفوع، وموقوف، ومقطوع، وباعتبار وصوله إلينا إلى قسمين:

1- الآحاد: وهو أن تكون له طرق محصورة.

2- المتواتر: وهو أن تكون له طرق غير محصورة.

---

[23] والكتاب صدر بتحقيق الشيخ مجد بن أحمد مكي، ونشرته: دار البشائر الإسلامية بيروت، ودار المكتبات بجدة، الكتاب يتحدث عن الأحاديث المسلسلة وطريقتها: أن يتتابع رجال الإسناد عند روايته من أوله إلى منتهاه (أو أكثره) على حالة واحدة، إما قولًا، أو فعلًا، أو قولًا وفعلًا.

وكان السيوطيُّ ألَّف كتابًا كبيرًا في الأحاديث المسلسلة سماه: «المسلسلات الكبرى»، جمع فيه خمسة وثمانين من الأحاديث المسلسلة، ثم قام باختصاره - وبعبارة أجود: بالانتقاء منه - فكان كتابنا هذا: «جياد المسلسلات»؛ حيث ضمَّنه ثلاثة وعشرين حديثًا مسلسلًا.

والمتواتر في الاصطلاح[24]: هو ما رواه عددٌ كثير يستحيل في العادة اتفاقهم على الكذب، عن مثلهم إلى منتهاه، وكان مستندهم الحس، ومن شروط التواتر ما يلي:

1- أن يروِيَهُ عددٌ كثير بحيث يستحيل عادة أن يتفقوا على الكذب في هذا الحديث.

2- أن توجد هذه الكثرة في جميع طبقات السند.

3- أن يعتمدوا في خبرهم على الحسِّ، وهو ما يُدرَك بالحواس الخمس من مشاهدة أو سماع أو لمس؛ كقولهم: سمعنا، أو رأينا، ونحو ذلك، والعلم إما ضروريٌّ وإما مُكتسَب، والضروري يحصل به التواتر.

وينقسم التواتر إلى لفظي ومعنوي؛ فالتواتر اللفظي هو ما تواتر فيه الحديث بلفظه كحديث: ((من كذب عليَّ متعمِّدًا، فليتبوأ مقعده من النار))، وهو في الصحيحين وغيرهما، والمعنوي هو ما تواتر فيه معنى الحديث، وإن اختلفت ألفاظه؛ كأحاديث رفع اليدين في الدعاء؛ فقد رُوِيَ عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو مائة حديث فيه رفع اليدين في الدعاء، لكنها في قضايا مختلفة، فكل قضية منها لم تتواتر.

---

[24] ومن أشهر المصنَّفات في الأحاديث المتواترة كتاب "الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة"، للسيوطي رحمه الله، وقد أورد فيه كل حديث بأسانيدَ مَن خرَّجه وطرقه، ثم لخصه في جزء لطيف أسماه "قطف الأزهار"، اقتصر فيه على عَزْوِ كل طريق لمن أخرجها من الأئمة، وكتاب "نظم المتناثر في الحديث المتواتر"، للشيخ الكتاني رحمه الله.

ولذلك قال الإمام النووي رحمه الله: "جمعت ثلاثين حديثًا من الصحيحين أو غيرهما، تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه في الدعاء، وهي أحاديث متواترة"[25].

الآحاد[26]: وهو ما سوى المتواتر، أو ما له طرق لكنها محصورة، أما الآحاد: فمنه الصحيح، ومنه الحسن، ومنه الضعيف، ومنه المنكر، ومنه الشاذ، ومنه الموضوع، وإذا صحَّ خبر الآحاد أفاد العلم، وصار حُجَّة في العقائد والأحكام، ومن الأدلة على وجوب العمل به قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: 122].

والطائفة هي: من الثلاثة إلى العشرة، ومن الأدلة من السنة المطهرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث أصحابه إلى الأمصار والقبائل، وهم واحدٌ، كما بعث معاذ بن جبل إلى اليمن بالدعوة إلى التوحيد والأحكام الشرعية.

وينقسم خبر الآحاد باعتبار الطرق إلى ثلاثة أقسام: مشهور، وعزيز، وغريب.

---

[25] شرح النووي على مسلم، كتاب صلاة الاستسقاء، باب: رفع اليدين بالدعاء في الاستسقاء، قال رحمه الله في نفس الكتاب: "قد ثبت رَفْعُ يديه صلى الله عليه وسلم في الدعاء في مواطن غير الاستسقاء، وهي أكثر من أن تُحصَر، وقد جمعت منها نحوًا من ثلاثين حديثًا من الصحيحين أو أحدهما، وذكرتهما في أواخر باب صفة الصلاة من شرح المهذب".

[26] علوم الحديث، صبحي الصالح، ص: 145-155، وراجع كتاب: الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام، للشيخ الألباني رحمه الله.

أما المشهور: فقد اختُلف في تعريفه، فقال ابن الصلاح: هو ما راوه فوق ثلاثة، ولم يبلغ التواتر، وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: هو ما رواه ثلاثة في أقل طبقة، وهو الراجح من التعاريف التي أوردها المحدِّثون.

والغريب: ما رواه واحد، أو تفرد بروايته واحد فقط.

مثاله: قوله صلى الله عليه وسلم: ((إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى)).

والعزيز: ما رواه اثنان أو ثلاثة في أقل الطبقات، وهذا تعريف ابن الصلاح، وقال ابن حجر: ما رواه اثنان، والناظم في نظمه يرجّح ما قاله ابن الصلاح، لأنه قال: أو ثلاثة، مثاله: قوله صلى الله عليه وسلم: ((لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبَّ إليه من ولده ووالده، والناس أجمعين))[27].

فائدة: قول الفقهاء: هذا الحديث مشهور، أي: باعتبار الشهرة اللغوية، مثل حديث: ((أبغض الحلال إلى الله الطلاق))، لأنه ضعيف، ومن الأحاديث المشهورة: ((اختلاف أمتي رحمة))، مع أن العلماء قالوا: الحديث لا أصل له، واشتهر عند الأصوليين: ((إذا اجتهد الحاكم، فله أجران))، وحديث: ((رُفِع عن أمتي الخطأ والنسيان)).

---

[27] علوم الحديث، صبحي الصالح، ص: 229، والحديث في سنن ابن ماجه، رَقْم: 67، وقال عنه الشيخ ناصر الدين: حديث صحيح.

قال الناظم رحمه الله:

13- مُعَنْعَنٌ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمْ = وَمُبْهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمّ

14- وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ عَلَا = وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ نَزَلَا

15- وَمَا أَضَفْتَهُ إِلَى الأَصْحَابِ مِنْ = قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهْوَ مَوْقُوفٌ زُكِنْ

تنبيه:

هنا إشكال، حيث أدخل الناظم حرف الجر وهو الكاف على حرف جر مثله، والحرف لا يدخل على الحرف، وجواب ذلك أن نجعل الكاف اسمية بمعنى مثل، أو نجعل الكاف داخلة على قول محذوف تقديره: كقولك عن سعيد، ومعنى زكن: عُلِم وعُرِف، وهو في محل رفع نعت، و(ما) لها عَشَرَةُ معاني جُمِعت في هذا البيت:

ستفهم شرط الوصل فاعجب لنكرها = بكف ونفي زيد تعظيم مصدر

والمعنعن: هو ما أُتِيَ فيه بلفظ (عن) كفلان عن فلان، وهو متصل إن لم يكن تدليس، وأمكن اللقاء، وهناك خلاف بين المحدِّثين؛ حيث إن البخاريَّ يشترط تحقق لقاء الراوي بمن روى عنه وروايته عنه، ولا يكتفي بالمعاصرة وإمكان الأخذ، وأما مسلم، فلا يشترط تحقق اللقاء والرواية إذا تحققت العدالة والضبط، وإنما يكتفي بالمعاصرة وإمكان اللُّقيا بين الراوي ومن روى عنه.

أما المُبْهم فهو أن يقول الراوي: حدثنا فلان أو شيخ لنا، وحكمه أنه من قسم الضعيف؛ لأنه مجهول الحال، ولا بد من العدالة والضبط وتحققها في الراوي، وهذا في المجهول لا

يُعلَم حاله، والإبهام في المتن، وهو لا يضر؛ كقوله صلى الله عليه وسلم: ((إنهما لَيُعذَّبان، وما يُعذَّبان في كبير...))، فلا يضر معرفة الرجلين من هما؟ وهل هما مسلمان؟

أما الإبهام في السند فإنه يضر، إلا إذا كان صحابيًّا، فإن الصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول؛ مثال حديث في «سنن أبي داود» وغيره، عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالت: ((كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم تسع ذي الحجة، ويوم عاشوراء، وثلاثة أيام من كل شهر، أول اثنين من الشهر والخميس))[28].

ومعنى العالي: ما قلَّت فيه الرجال، والنازل عكسه، والحكم في ذلك نسبيٌّ، والعلماء يفضِّلون العالي؛ لأن احتمال الخطأ قليل، وكلما قلَّ الرواة قلَّت نسبة الخطأ، حتى قيل لأحدهم: ما تشتهي؟ فقال: بيت خالٍ، وسند عالٍ.

ولذلك ألَّف العلماء في الثلاثيات لقلة الرواة؛ حيث جُمعت في رسائل مستقلة، ومعنى الثلاثيات: أن يكون عدد رجال الإسناد من المصنف إلى منتهاه ثلاثةَ رجال، وهذا من أجَلِّ الأخبار وأعلاها سندًا، وهي في البخاري ثلاثة أحاديث، وفي سنن ابن ماجه خمسة، وفي الترمذي ثلاثة، وفي مسند الإمام أحمد ثلاثمائة حديثٍ؛ لأنه أعلى إسنادًا، فقام

---

[28] قال في نصب الراية (2/ 156): أخرجه أبو داود والنسائي، عن هنيدة، عن امرأته، عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم قالت: ((كان النبي يصوم تسع ذي الحجة، ويوم عاشوراء، وثلاثة أيام من كل شهر، وأول اثنين من الشهر والخميس))، عض أزواجه صلى الله عليه وسلم، وقال الألباني: صحيح أبي داود، الصفحة أو الرقم: 2437.

الحافظ محب الدين إسماعيل بن عمر المقدسي بجمعها، وتُوفِّيَ قبل إكمالها، فأكملها رفيقه الإمام الحافظ العَلَمُ ضياء الدين المقدسي رحمهما الله تعالى[29].

قال الناظم رحمه الله:

16- وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطْ = وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ

17- وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالِ = إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ الأَوْصَالِ

18- وَالمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ = وَمَا أَتَى مُدَلَّسًا نَوْعَانِ

تنبيه: (ومرسل) مبتدأ، وإنما سوَّغ الإتيان بالنكرة لكونه في معرِض البيان والتفصيل، و(الصحابي) مبتدأ ثانٍ، و(سقط) فعل وفاعله ضمير مستتر، والجملة الفعلية في محل رفع خبر للمبتدأ الثاني، وخبر المبتدأ الثاني خبر للمبتدأ الأول.

ذكر الناظم الانقطاع وأقسامه في السند، وهو ينقسم إلى الانقطاع في أول الإسناد وآخره، وفي أثنائه على التفصيل الموجود في كتب المحدثين.

فإن كان الانقطاع في أول الإسناد، فهذا يسمى بالمعلَّق، فالمعلق: هو ما سقط منه راوٍ أو أكثر من مبادئ الإسناد، ويكون من تصرُّف مُصنِّف.

---

[29] الثلاثيات التي في مسند الإمام أحمد بن حنبل، تخريج: إسماعيل بن عمر المقدسي، ومعها الزيادات على الثلاثيات للحافظ ضياء الدين المقدسي، تحقيق وتعليق: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط: 1، 1427هـ - 2006م، ص: 214.

كأنْ يقولَ البخاري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو: عن الزهري، عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم، فهذا هو الحديث المعلق، وهو مختص بالكتب.

فائدة:

قام الإمام ابن حجر بتوصيل أسانيد المعلَّقات في البخاري في كتاب عظيم سماه (تغليق التعليق)؛ وقال ابن حجر: "إذا علَّق البخاري بصيغة الجزم، فإنه صحيح عنده، وإذا علَّق بصيغة التمريض - يعني: رُوِيَ أو ذُكِرَ - فإنه ضعيف عنده[30].

وإن كان الانقطاع في أثناء السند، فهذا هو المنقطع، فالمنقطع: هو ما كان السقط فيه في أثناء الإسناد، بشرط عدم التوالي؛ فهذا يُسمى عند المحدِّثين منقطعًا، وهو ما سقط منه اثنان أو أكثر بشرط التوالي[31]، فهذا يُسمى عند المحدِّثين مُعضَلًا.

ويُلاحَظ أن الناظم عرَّف المنقطع ليس باصطلاح المحدِّثين، وإنما بشكل عام، فكل ما لم يتصل فهو منقطع، وهو مشهور عند علماء الأصول.

أما السقوط والانقطاع في آخره، فهو المرسَل، والمرسل: هو ما كان السقط فيه في آخر الإسناد، وقد تقدم الكلام عنه.

وحكم هذه الأحاديث؛ المعلَّق، والمنقطع، والمعضل، والمرسَل - عدم الاحتجاج بها؛ لأنه لا بد من الاتصال في السند، وهناك خلاف بين الجمهور والإمام الشافعي في

---

[30] انظر: النكت، للحافظ ابن حجر (1/ 325-343)، تدريب الراوي، للسيوطي (1/ 117-121).

[31] علوم الحديث، صبحي الصالح، ص: 169.

الاحتجاج بالمرسل، فالشافعي احتجَّ بمرسل كبار التابعين، إذا أُسند من جهة أخرى، أو أرسله مَن أخذ عن غير رجال الأول، أو وافق قول الصحابي، أو أفتى أكثر العلماء بمقتضاه، وفي المسألة تفصيل[32].

قال الناظم رحمه الله:

وَمَا أَتَى مُدَلَّسًا نَوْعَانِ:

19- الأول الإِسْقَاطُ للشَّيْخِ وَأَنْ = يَنْقُلَ عَمَّنْ فَوْقَهُ بِعَنْ وَأَنْ

20- وَالثَّانِي لا يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفْ = أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لا يَنْعَرِفْ

21- وَمَا يُخَالِفْ ثِقَةٌ به المَلا = فَالشَّاذُّ وَالمَقْلُوبُ قِسْمَانِ تَلا

22- إِبْدَالُ رَاوٍ مَا بِرَاوٍ قِسْمُ = وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَتْنٍ قِسْمُ

تنبيه: قول الناظم (يصف) أصلها يوصف، وقعت الواو بين الياء والكسرة، فحُذفت، فصارت يصف على وزن (يَعِل)، و(ينعرف) إن قصد بها الذوات فلا يصح؛ لأن وزن (انفعل) فقط للمعاني، و(الملا) أصله: الملأ، وإنما سهَّله للوزن، (والمقلوب قسمان) يفترض أن يتطابق المبتدأ والخبر في التثنية، والجواب أنه قصد الجنس؛ لأن (أل) الجنس تبطل التطابق، فيجوز حينئذٍ الإخبار بالمثنى عن المفرد، وقد كرر الناظم كلمة (قسم) بنفس المعنى في الصدر والعجز، وهذا يُعَدُّ عيباً من عيوب القافية.

---

[32] المصدر السابق، ص: 166، وما بعدها.

التدليس لغة: مشتق من الدَّلَس، وهو الظلمة والستر، فاختلاط الظلام بالنور دَلَس، وكتمان وستر عيب السلعة في البيع تدليس، ويُطلق اصطلاحًا على: رِوَاية الراوي عن شيخه الذي سمع منه ما لم يسمع منه، أو: أن يرويَ المحدِّث عن شيخ سمع منه حديثًا، فيُغيِّر اسمه أو كنيته، أو نسبه أو حاله المشهور من أمره لئلا يُعرف[33]، وله أنواع متعددة.

وقد ذكرنا أن الإسقاط إما أن يكون ظاهرًا، أو خفيًّا، والظاهر مثل المرسل، والمنقطع، والمعضَل، وقد بيَّناه، أما الخفي فينقسم إلى:

الأول: تدليس التسوية، وهو أن يعمَد الراوي المدلِّس إلى إسقاط شيخ شيخه، ومن علا من الإسناد، حتى يسوي الإسناد كله ثقات، وهو شر أنواع التدليس.

الثاني: تدليس الإسناد، وهو أن يروي عمن لقِيَه، أو عاصره ما لم يسمع منه، موهمًا أنه سمعه منه، ولا يقول في ذلك: (حدثنا ولا أخبرنا) وما أشبهها، بل يقول: (قال فلان)، أو (عن فلان)، ثم قد يكون بينهما واحد، وقد يكون أكثر، مثاله: الحديث الذي رواه أبو عوانة الوضاح، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذرٍّ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((فلان في النار ينادي: يا حنَّان يا منَّان))، فالأعمش مدلس، وقد قال أبو عوانة: قلت للأعمش: سمعت هذا من إبراهيم؟ فقال: لا، حدثني به

---

[33] توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني، ثم الصنعاني، الجزء: 1، ص: 359، علوم الحديث، صبحي الصالح، ص: 170.

حكيم بن جبير عنه، فقد دلس الأعمش الحديث عن إبراهيم، فلما استفسر بيَّن الواسطة بينه وبينه[34].

وحكم التدليس يختلف، فإن كان يريد إسقاط الضعيف من أجل أن يكون الإسناد صحيحًا في ظاهره، فهو حرام، أو أن رواته كلهم ثقات، وأما إن أراد الإيهام بكثرة الشيوخ، أو يصفه بصفات معينة، فهو مكروه، فلا يُقبَل التدليس إلا في حالة معرفة الساقط، وبيان حاله، كما مثَّلنا في المثال السابق في التدليس في الإسناد.

ومن أنواع التدليس أن يسقط شيخه لكونه صغيرًا، أو يصفه بصفات غير معروفة للناس، لكون بينه وبين من يروي عنه خصومة، وهذا يسمى تدليس الشيوخ، وهذا هو الذي أشار إليه الناظم في منظومته.

الشاذ: تكلَّم الناظم عن الشاذ؛ وذلك حينما قال في منظومته:

وَمَا يُخَالِفْ ثِقَةٌ به المَلا = فَالشَّاذُّ وَالمَقْلُوبُ قِسْمَانِ تَلا

وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَتْنٍ قِسْمُ = إِبْدَالُ رَاوٍ مَا بِرَاوٍ قِسْمُ

---

[34] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر، ص: 85، منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص: 380، تدريب الراوي (1/ 256).

والشاذ هو الحديث الذي يرويه الثقة، ويخالف فيه الرواة الثقات؛ قال الشافعي: هو أن يروي الثقة حديثًا يخالف ما روى الناس، وليس من ذلك أن يروي ما لم يروِ غيره، وهذا التعريف للشافعي هو السائد في كتب الحديث[35].

والشاذ إما يكون في السند وإما في المتن، ومثال اجتماعهما في حديث: ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((إذا وقعت الفأرة في السمن، فإن كان جامدًا فألقوها وما حولها، وإن كان مائعًا فلا تقربوها))، فهذا الحديث شاذ سندًا ومتنًا - أي لفظًا - أما شذوذ سنده، فلأن معمر بن راشد وإن كان ثقة، لكنه خالفه غيره من الرواة في رواية هذا الحديث عن الزهري، فمعمر رواه عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة، بينما بقية الرواة رَوَوه عن الزهري عن عبيدالله عن ابن عباس عن ميمونة.

وأما شذوذه لفظًا، فلأن معمرًا رواه باللفظ الذي ذكرناه، وفيه تفصيل بين السمن الجامد والمائع، ولكن غيره من الرواة رَوَوه بلفظ: (انزعوه وما حوله فاطرحوه)، ليس فيه التفصيل الذي في رواية معمر[36].

أما المقلوب: لغة: مشتق من القلب، وهو تحويل الشيء عن وجهه.

---

[35] معرفة علوم الحديث، ص: 119، الباعث الحثيث، ص: 53.

[36] السلسلة الضعيفة للألباني رحمه الله، (4 -31).

واصطلاحًا: هو الحديث الذي يدخل القلب في سنده أو متنه، أو هو الحديث الذي وقع في متنه أو في سنده تغييرٌ، بإبدال لفظ بآخر، أو بتقديم وتأخير، ونحو ذلك.

ويقسم المقلوب إلى القلب في الإسناد وفي المتن.

القسم الأول: القلب في الإسناد، كأن يكون الحديث مشهورًا عن سالم بن عبدالله، فيُجعَل عن نافع.

القسم الثاني: القلب في المتن، ومثاله: حديث أبي هريرة: ((حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه))، فقلبه الراوي إلى ((حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله))[37].

أسباب القلب:

1- رغبة الراوي في إيقاع الغرابة على الناس؛ حتى يظنوا أنه يروي ما ليس عند غيره، فيُقبلوا على التحمُّل منه، والمحدِّثون يسمُّون من يضع القلب لهذا السبب سارقًا، ويسمون فعله سرِقةً.

2- خطأ الراوي وغلطه.

---

[37] الباعث الحثيث، ص: 78؛ قال ابن حجر: "وقوله: (شماله ما تنفق يمينه)، هكذا وقع في معظم الروايات في هذا الحديث في البخاري وغيره، ووقع في صحيح مسلم مقلوبًا: (حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله)"؛ [انظر: فتح الباري، ص: 168، ج: 2].

3- الرغبة في اختبار وامتحان المحدِّث، إن كان حافظًا أو لا، إلى غير ذلك، مثاله: ما فعله أهل بغداد مع الإمام البخاري رحمه الله، إذ قلبوا له مائة حديث، وسألوه عنها، امتحانًا لحفظه، فردَّها على ما كانت عليه قبل القلب، ولم يخطئ في واحدة منها.

قال ابن حجر[38]: "فما العجب من ردِّه الخطأ إلى الصواب، فإنه كان حافظًا، بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقَوه عليه من مرة واحدة، ورُوينا عن أبي بكر الكلوذاني قال: ما رأيت مثل محمد بن إسماعيل، كان يأخذ الكتاب من العلم، فيطلع عليه اطلاعة، فيحفظ عامة أطراف الأحاديث من مرة واحدة".

الحديث المعلَّل:

قال الناظم في منظومته عن المعلل:

23- مُعَلَّلٌ عِنْدَهُمُ قَدْ عُرِفَا = وَمَا بِعِلَّةٍ غُمُوضٍ أَوْ خَفَا

وتعريفه: هو ما كانت فيه علة خفية تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها، كأن يكون في السند انقطاع، أو إبدالُ راوٍ ضعيف بثقة، أو تدليس خفيٌّ، أو يكون في متن الحديث إدراج أو زيادة شاذة.

وتُعرف العلة بجمع طرق الحديث، قال ابن المديني شيخ البخاري: الحديث إذا لم تُجمع طرقه لم تُعرَف علته، وقال السيوطي: لا تقُلِ: الحديث ضعيف، بل قل: إسناده ضعيف؛ لأنك لم تطلع على جميع طرقه، وهناك فرق بين قولك: حديث صحيح، وإسناد صحيح، كما

[38] الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح، لمؤلفه: عبدالمحسن العباد، ص: 34.

قال الحافظ ابن كثير: الحكم بالصحة أو الحسن على الإسناد، لا يلزم منه الحكم بذلك على المتن، إذ قد يكون شاذًّا أو معلَّلًا[39].

والمختصون بالعلل من أعلم الأمة بالحديث؛ مثل: الخلَّال، وعلي بن المديني، والبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وغيرهم، والدارقطني له كتاب مطبوع، وقد قيل: في معرفة العلة في الحديث كِهانة، فهم يعبِّرون عن غموض العلة، وعدم القدرة على التعبير عنها بالكهانة، فلا يفصح بما استقر في نفسه؛ أي: إنه يشك في أن الحديث معلول، فإذا سألته: ما هي علته؟ قال: في نفسي شيء من الحديث لا أستطيع التعبير عنه[40].

والعلة إما في الإسناد وإما في المتن:

ومثال العلة القادحة في الإسناد دون المتن: حديث: ((البَيِّعان بالخِيار ما لم يتفرقا، فإذا تفرقا، فقد وجب البيع))، وهذا الحديث رواه يعلى بن عبيد الطنافسي، عن الثوري، عن عمرو بن دينار، ويعلى بن عبيد هو الوحيد الذي يرويه عن الثوري عن عمرو بن دينار، وأصحاب الثوري يروونه عن الثوري عن عبدالله بن دينار، وليس عن عمرو، ففي هذه الحالة نقول: إن يعلى بن عبيد أخطأ في هذا الإسناد، فقال: إن شيخ الثوري عمرو

---

[39] الباعث الحثيث، ص: 21، وممن نصَّ على ذلك الإمام ابن الصلاح رحمه الله، كما في «مقدمته» (ص: 113)، ونقل الصنعاني في «التوضيح» (1/ 195، 196)، وانظر كلام العراقي في «التبصرة» (ص: 136)، و«فتح المغيث» للسخاوي (1/ 310).

[40] معرفة علوم الحديث، ص: 113، علوم الحديث، صبحي الصالح، ص: 180.

بن دينار، وهو في الحقيقة عبدالله بن دينار، وهذه العلة لا تؤثر في المتن؛ لأنه أتى من وجوه أُخَرَ صحيحةٍ[41].

العلة في المتن: أن تقع العلة في المتن دون الإسناد؛ وذلك مثل حديث أنس رضي الله عنه: (أنهم كانوا لا يقرؤون ببسم الله الرحمن الرحيم، وكانوا يفتتحون بالحمد لله رب العالمين)، فأنس فهِم أنهم كانوا لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم، والراجح أنهم كانوا يذكرونها سرًّا.

الغريب والفرد:

قال الناظم رحمه الله:

24- أَوْ جَمْعٍ أَوْ قَصْرٍ عَلَى رِوَايَةِ = والْفَرْدُ مَا قَيَّدْتَهُ بِثِقَةِ

الحديث باعتبار وصوله إلينا إما متواتر وإما آحاد، والآحاد كما مر ينقسم إلى مشهور، وغريب، وعزيز.

وهذا النوع هو الثالث والعشرون من أقسام الحديث المذكورة في هذه المنظومة؛ وهو الفرد، وذكر الناظم له ثلاثة أنواع: ما قُيِّد بثقة، أو جمع، أو رواية، وينقسم الفرد إلى: مطلق ونسبي، فإن كان غريبًا في أصل السند، فهو المطلق؛ أي: ما ينفرد بروايته شخص واحد في أصل السند، وإن كان التفرد في أثناء السند فإنه النسبي، وهو أن يرويه أكثر من راوٍ في أصل السند، ثم ينفرد بروايته واحد عن أولئك الرواة.

---

[41] انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، ص: 91.

مثال المطلق: حديث: ((إنما الأعمال بالنيات...))؛ حيث تفرد به علقمة عن عمر، وانفرد به محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة، وتفرد به يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي، ورواه عن يحيى بن سعيد عددٌ كثير.

ومثال التفرد النسبي:

أن يرويه – مثلًا - عن الزهري جماعةٌ، ثم يتفرد به عن الزهري ابنُ أخيه محمد بن عبدالله، وعقيل، ومعمر ويونس، وسفيان، ونحوهم، وتفرد به عن عقيل شخص واحد، فإنه فرد نسبي.

والفرد إما أن يكون لشخص، وقد مرَّ، أو تفرُّد بالنسبة لبلد ما، ومثاله حديث أبي سعيد قال: (أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقراءة الفاتحة؛ فاتحةِ الكتاب، وما تيسَّر)؛ قال الحاكم: هذه سُنَّة غريبة، تفرد بها أهل البصرة؛ هذا هو التفرد النسبي[42].

والفرق بين الغريب والفرد؛ قال الحافظ ابن حجر في النزهة[43]: "الغريب والفرد مترادفان لغةً واصطلاحًا، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته؛ فالفرد أكثر ما يُطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يُطلقونه على الفرد النسبي".

---

[42] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، السخاوي، الجزء الأول، ص: 269.

[43] نزهة النظر شرح نخبة الفكر، تحقيق: عبدالله الرحيلي، ص: 66.

قال الناظم في منظومته:

25- وَذو اخْتِلافِ سَنَدٍ أَوْ مَتْنِ = مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أُهَيْلِ الْفَنِّ

26- وَالْمُدْرَجَاتُ فِي الحَدِيثِ مَا أَتَتْ = مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّواةِ اتَّصَلَتْ

27- وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أَخِهْ = مُدَبَّجٌ فَاعْرِفْهُ حَقًّا وَانْتَخِهْ

تنبيه: قول الناظم (أُهَيل)، أصله: أهل، صغَّره الناظم من أجل الحفاظ على الوزن للتفعيلة.

تكلم الناظم عن الحديث المضطرب، وبيَّن أقسامه: المضطرب من الحديث: هو الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له.

ولا يسمى الحديث مضطربًا إلا بشرطين:

1- اختلاف روايات الحديث، بحيث لا يمكن الجمع بينها.

2- تساوي الروايات في القوة، بحيث لا يمكن ترجيح رواية على أخرى.

فلا بد أن تتساوى الروايتان في المرتبة حتى نسمِّيه مضطربًا، أما إذا ترجَّحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى: بأن يكون راويها أحفظَ، أو أكثرَ صحبةً للمرويِّ عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة، فالحكم للراجحة، ولا يُطلق عليه حينئذٍ وصف المضطرب[44].

والاضطراب إما أن يكون في السند وهو الأكثر، أو في المتن.

---

[44] نزهة النظر شرح نخبة الفكر، تحقيق: عبدالله الرحيلي، ص: 66.

أولًا: مثال الاضطراب في السند: ما رواه الترمذي عن زيد بن أرقم قال: قال رسول الله: ((إن هذه الحشوش محتضَرة، فإذا أتى أحدكم الخلاء، فلْيَقُلْ: أعوذ بالله من الخُبُث والخَبَائث))، وسبب الاضطراب أنه اختُلف فيه عن قتادة اختلافًا كثيرًا.

ثانيًا: الاضطراب في المتن ما رواه الترمذي من حديث فاطمة بنت قيس قالت: سُئِل رسول الله عن الزكاة فقال: ((إن في المال لَحَقًّا سوى الزكاة))، ورواه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ: ((ليس في المال حقٌّ سوى الزكاة))، قال العراقي: فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل[45].

وحكم الاضطراب: أنه يُوجِب ضعف الحديث؛ لأنه يُشعِر بعدم ضبط الراوي للحديث، وللحافظ ابن حجر كتاب قيِّم في هذا الفن سماه (المُقْتَرب في بيان المُضْطَرب).

المُدرَج في الحديث:

قال الناظم رحمه الله:

26- والمُدْرَجَاتُ في الحَدِيثِ مَا أَتَتْ = مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّواةِ اتَّصَلَتْ

والمدرج من الحديث: أن يدخل في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم شيءٌ من كلام بعض الرواة، فيتوهم من سمع الحديث أن هذا كلامُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم، والمدرَج يكون في الإسناد، وفي المتن.

---

[45] شرح ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة، عبدالرحيم الحسين العراقي، دار الكتب العلمية، (1/ 245).

أما الإدراج في السند، فمن صوره: أن يسوق الراوي الإسنادَ، فيعرِض له عارضٌ، فيقول كلامًا من قِبَلِ نفسه، فيظن بعضُ مَن سمِعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد، فيرويه عنه كذلك، دخل ثابت بن موسى على شريك بن عبدالله القاضي وهو يُمْلِي ويقول: حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم سكت ليكتب المُسْتَمْلِي، فلما نظر إلى ثابت قال: ((من كثرت صلاته بالليل، حسُن وجهه بالنهار))، وقصد بذلك ثابتًا لزهده وورَعِه، فظن ثابتٌ أنه متن ذلك الإسناد، فكان يحدِّث به[46].

المدرج في المتن، وينقسم إلى أنواع:

مثاله المدرج في أول الحديث: حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: (أسبغوا الوضوء، ويلٌ للأعقاب من النار)، فالمرفوع هو قوله: "ويل للأعقاب من النار"، وأما قوله: "أسبغوا الوضوء"، فهو من كلام أبي هريرة رضي الله عنه، والذي يقرأ الحديث يظن أن الكل هو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم لأنه لم يُبين ذلك.

ومثال الإدراج في وسط الحديث: حديث الزهري عن عائشة رضي الله عنها، في كيفية نزول الوحي - يعني أول ما أُوحي إلى النبي صلى الله عليه وسلم - فقالت: (كان

---

[46] قال ابن ماجه (ح: 1333): حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيل بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّلْحِيُّ، حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ مُوسَى أَبُو يَزِيدَ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: ((مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ، حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ))، وقَالَ ابن أبي حاتم: قُلْتُ لأَبِي: مَا تَقُولُ أَنْتَ فِيهِ؟ قَالَ: هُوَ حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ.

النبي صلى الله عليه وسلم يتحنّثُ في غار حراء الليالي ذوات العدد - والتحنُّث التعبُّد)، والذي يسمع هذا الحديث يظن أن التفسير من عائشة رضي الله عنها في قولها: "والتحنث التعبد"، والواقع أن التفسير من الزهري رحمه الله، وهو الآن مدرج في الحديث بدون بيان منه أنه مدرج، وهذا الإدراج يُراد به التفسير.

مثال الإدراج في آخر الحديث: حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((إن أمتي يُدعون يوم القيامة غُرًّا مُحجَّلين من أثر الوضوء، فمن استطاع منكم أن يُطيل غرته وتحجيله، فليفعل))، الجملة الأخيرة ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وهو قوله: "فمن استطاع منكم أن يطيل غرته وتحجيله فليفعل"، بل هي مدرجة من كلام أبي هريرة رضي الله عنه، ولشيخنا حارث الضاري رحمه الله رسالة في المدرج نافعة مفيدة، والغالب أن الإدراج يكون في آخر الحديث، ثم في أوله، ثم أوسطه[47].

ومعرفة المدرج يكون بجمع طرق الحديث، وبمعرفة أن الغالب على الظن أنه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم؛ كما في الحديث عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: ((لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الصَّالِحِ أَجْرَانِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْحَجُّ وَبِرُّ أُمِّي، لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ)).

والتفصيل في أنواع الْمُدْرَج في كِتاب (النكت على كتاب ابن الصلاح)، للحافظ ابن حجر رحمه الله، وذَكَر أن مُدْرَج الإسناد على خمسة أقسام، وكل قسم له حُكمه.

---

[47] الباعث الحثيث، ص: 69، تدريب الراوي، ص: 97.

وحكم الادراج: الإدراج حرام بإجماع العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم، ويُستثنى من ذلك ما كان لتفسير غريب، فإنه غير ممنوع، ولذلك فعله الزهري وغيره من الأئمة.

الحديث الْمُدبَّج:

قال الناظم رحمه الله:

27- وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أَخِهْ = مُدَبَّجٌ فَاعْرِفْهُ حَقًّا وَانْتَخِهْ

هو ما رواه كل قرين عن أخِه؛ بمعنى: أن كليهما يروي عن الآخر، صحابي يروي عن صحابي، عائشة تروي عن أبي هريرة، وأبو هريرة يروي عن عائشة.

ولغة (أخه) بالقصر لغة معروفة، والأسماء الخمسة تُجَرُّ بالياء وتُنصَب بالألف، تقول: هذا أبُهْ، ومررت بأبِه، قال ابن مالك في ألفيته:

أب أخ حم كـــذاك وهن = والنقص في هذا الأخيـــــر أحسن

وفي أب وتالييـــه ينـــدر = وقصـــــرها من نقصـــــهن أشهر

ورواية الراوي تنقسم إلى ثلاثة أنواع: فإما أن يرويَ عمن يفوقه سنًّا ورتبة، أو يروي عمن هو دونه، أو يروي عن مثله.

أما الأول: فأن يرويَ عمن هو فوقه رتبة وسنًّا، فهذا هو الغالب في رواية الأحاديث.

وأما الثاني: فأن يروي عمن دونه، مثل: رواية الأكابر عن الأصاغر، والآباء عن الأبناء، ومن أمثلة ذلك: رواية النبي صلى الله عليه وسلم حديث الجسَّاسة عن تميم الداري[48].

وأما الثالث: وهو نوعان: إما أن يروي قرينٌ عن قرينه، ثم يروي ذلك القرين عنه؛ مثال: رواية عَائِشَةَ وَأَبُي هُرَيْرَةَ، رَوَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنِ الْآخَرِ.

والثاني: وَهُوَ أَنْ يَرْوِيَ أَحَدُ الْقَرِينَيْنِ عَنِ الْآخَرِ، وَلَا يَرْوِيَ الْآخَرُ عَنْهُ، فِيمَا نَعْلَمُ.

فكل مُدبَّج من الأقران، وليس كل ما كان من الأقران مدبَّجًا.

وحديث الجسَّاسة أو حديث تميم الداري، رواه مسلم في صحيحه برقم (2942)، فهو حديث صحيح، رواه أهل العلم في كتبهم، من طريقين، عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها، وقال الترمذي رحمه الله (الجامع الصحيح: 2253): "هذا حديث صحيح غريب"؛ [انتهى]، وقال ابن عبدالبر (الاستذكار: 338/7): "ثابت صحيح من جهة الإسناد والنقل"؛ [انتهى].

---

[48] علوم الحديث لابن الصلاح، ٢٧٨، فتح المغيث: (١٦٠/٣)، تدريب الراوي (٢٤٧/٢)، التبصرة والتذكرة مع فتح الباقي: (٦٧/٣، ٦٨).

فوائد معرفة المدبَّج في علم الحديث[49]:

1- أنَّ معرفة المُدَبَّج ورواية الأقران تُرشدنا لمعرفة الأشكال المختلفة للأسانيد، والأنماط المتنوعة في رواية الحديث النَّبويّ، وتفرعها وانتشارها.

2- رواية الأقران تزيل النِّقاب عن الخَطأ والوهم، الذي قد يتطرَّق إلى بعضِ الرُّواة.

3- إنَّ رواية الأقران بعضهم عن بعضٍ تدلُّ على روح الأُخُوَّة والمحبَّة التي كانت تسود بين طبقات المُحَدِّثينَ في مختلف العصور.

28- مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا مُتَّفِقُ = وَضِدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا المُفْتَرِقْ

29- وَضِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فَاخْشَ الغَلَطْ = مُؤتَلِفٌ مُتَّفِقُ الخَطِّ فَقَطْ

والحديث المتَّفِقُ والمُفْتَرِق يتفقان في اللفظ والخط من حيث الراوي، لكنهما يختلفان من حيث المعنى، ومن الأمثلة على ذلك عبدالله بن زيد بن عاصم، الذي يروي حديث صفة الوضوء، يختلف عن عبدالله بن زيد بن عبد ربِّه، الذي روى صفة الأذان.

وعلماء الحديث يهتمون بهذا النوع من العلوم حتى نميِّز بين الرواة؛ ولذلك يوجد أربعة من شيوخ البخاري كلهم أسماؤهم عبدالله بن محمد، ولذلك فإن العلامة ابن الجوزي أدرج حديث عبدالكريم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما في كتابه الموضوعات، فتعقَّبه الحافظ ابن حجر، وليس الأمر كما ظن، بل هذا عبدالكريم بن مالك

[49] تدريب الراوي (٢/٢٤٦)، تيسير مصطلح الحديث (١٩٤)، فتح المُغيث (٣/١٦٠).

الجزري، صرح بنسَبِه البيهقيُّ في هذا الحديث بعينه في كتاب (الآداب) له، وعبدالكريم الجزري ثقة متفق عليه[50].

المؤتلِف والمختلِف: الذي اتفق خطًّا، ولكنه اختلف لفظًا؛ مثل: عباس وعياش، وخياط وحباط، وما أشبه ذلك؛ يعني يكون اللفظ في تركيب الكلمة واحدًا، لكن تختلف في النطق، فهذا يسمى مؤتلفًا مختلفًا.

وسُمِّيَ مؤتلفًا لإتلافه خطًّا، وسُمي مختلفًا لاختلافه نطقًا، وقديمًا لا يوجد النقط ولا التشكيل في الأسماء؛ مثل: عَبيدة وعُبيدة، ولذلك وضعوا الضوابط؛ مثل:

- كل عُبيدة هو بضم العين إلا عَبيدة الطائي.

- كل من كان من المهاجرين من قريش فهو حِزام، ومن كان من الأنصار فهو حرام الأنصاري.

- الأصل في سَلَّام فهو مشدَّد، إلا خمسة؛ عبدالله بن سَلَام، ومحمد بن سَلَام شيخ البخاري، وهكذا.

وهذا الباب يكثُر فيه الغلط؛ ولذلك قال الناظم: (فَاخْشَ الغلط)، وهذا الباب لا يُقاس فيه، بل يعتمِد على الرواية والحفظ.

الحديث المنكر: نتكلم عن المنكر والمتروك:

---

[50] النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح، المؤلف: العلائي، صلاح الدين، الجزء: 1، صفحة: 36.

قال الناظم:

30- وَالمُنْكَرُ الْفَرْدُ بِهِ رَاوٍ غَدَا = تَعْدِيلُهُ لا يَحْمِلُ التَّفَرُّدَا

31- مَتْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَد = وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهْوَ كَرَدّ

ذكرنا سابقًا أن المخالفة إنْ حَصَلت، فإنْ كان مع التكافؤ وتعذُّر الجمع، فهو المضطرب، وإن كان الثقة خالف من هو أولى منه، فهو الشاذ، وإن كان الضعيف خالف من هو أوثق منه، فهو المنكر.

والحديث المنكر: أن يروِيَ الفرد الذي ليس في راويته من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده، مثل: حديث النبي صلى الله عليه وسلم: ((كلوا البلح بالتمر، فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه، ويقول: عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخَلَقِ))، تفرَّد به أبو زكير، وهو شيخ صالح، أخرج عنه مسلم في كتابه، غير أنه لم يبلغ مبلغَ مَن يحتمل تفرُّده[51]؛ كما قال الناظم:

30- والمنكر الفرد راويه غدَا = تعديله لا يحمل التفرُّدا

ومعنى (غدا) أي: صار، و(تعديله) اسمها، و(التفردا) خبر لغدا، وجملة (تعديله لا يحمل التفردا) في محل رفع صفة لراوٍ.

---

[51] قال الألباني في السلسلة الضعيفة برقم: 231: "موضوع"، كما قال عنه شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف جدًّا، آفتُه يحيى بن محمَّد بن قيس، وانظر في تعريف المنكر: شرح نخبة الفكر، تحقيق أبو غدة، دار الأرقم، ص: 454، والحافظ ابن حجر في النكت (2/ 674).

والحديث المتروك: هو الحديث الذي في إسناده راوٍ متهم بالكذب[52]، وذلك بأحد أمرين، والفرق بين الكذَّاب والمتهم بالكذب أن المتهم بالكذب الذي يكذب في حديث الناس، فهو لم يكذب في الحديث النبوي، لكنه قد لا يتورع من يكذب على الناس أن يكذب على النبي صلى الله عليه وسلم، فهذا هو المتروك، أما الموضوع فهو أشدُّ؛ لأن راويه يكذب على النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وأما المتروك، فراويه يكذب في حديثه للناس فقط.

الموضوع: وهذا هو آخر نوع من أنواع الحديث التي ذكرها الناظم في منظومته.

هو الكلام الذي اختلقه بعض الناس، ونسبوه للرسول صلى الله عليه وسلم؛ قال البَيْقُونِيُّ في منظومته:

32- والكذب المختلق المصنوعُ = على النبي فذلك الموضوعُ

والموضوع ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما ذُكِر من أقسام الحديث بالنظر إلى زعم قائله، وحكمه أنه لا يجوز روايته إلا مع بيان كذبه، ولا يجوز العمل به مطلقًا، بخلاف الضعيف بشروطه، كما بيَّنَّا سابقًا في الحديث الضعيف.

---

[52] معرفة علوم الحديث، ص: 57، ألفية السيوطي ص: 94، جاء في تدريب الراوي في شرح تقريب النووي: "وإذا قالوا: متروك الحديث أو واهيه، أو كذاب، فهو ساقط لا يكتب حديثه، ولا يعتبر به، ولا يستشهد".

أسباب الوضع في الحديث النبوي[53]، ويرجع إلى ذلك جملة من الأمور نجملها فيما يلي:

1- إفساد دين الإسلام، ورأس هذا النوع هم الزنادقة، والملحدون؛ ليُلبِسوا على المسلمين دينَهم.

2- التكسُّب، والاقْتِيات برواية الموضوعات، وهذا منتشر في القصَّاص، والمدَّاحين؛ حيث يَرْوُون الأحاديث الكاذبة؛ لنيل المال، والحُطام.

3- التقرب إلى الملوك والسلاطين، وذلك بأن يَرْوُوا لهم من المعاني ما يحبون؛ تسويغًا لأفعالهم، وتأييدًا لطريقهم.

وقد لخَّص الحافظ السيوطي رحمه الله ذلك في ألفيته[54] فقال:

والواضعون بعضهم ليُفسدا = دينًا وبعض نصر رأي قصدا

كذا تكسبًا وبعضٌ قد روى = للأمراء ما يوافق الهوى

وشرهم صوفية قد وضعوا = محتسبين الأجرَ فيما يدَّعوا

فقبلت منهم ركونًا لهم = حتى أبانها الأولى همُ همُ

كالواضعين في فضائل السورِ = فمن رواها في كتابه فَذَرِ

---

[53] علوم الحديث، صبحي الصالح، باب: الموضوع وأسباب الوضع، ص: 268-274.

[54] انظر: شرح ألفية السيوطي المسمى إسعاف ذوي الوطر في شرح نظم الدرر في علم الأثر، للعلامة محمد بن علي بن آدم الإثيوبي، مطبعة العرباء الأثرية، الطبعة الأولى، عام: 1414 - 1993.

وقد أُلِّفت في الموضوعات مؤلفاتٍ عدة؛ منها: كتاب (الموضوعات) لابن الجوزي، ولكنه أدخل فيه ما ليس منه، وكتاب (المنار المنيف في الصحيح والضعيف) لابن القيم، ومنها (اللآلئ المصنوعة) للعلامة للسيوطي، و(الفوائد المجموعة) للشوكاني، وغيرها كثير.

قال الناظم في آخر بيتين من المنظومة وبهما ختم منظومته:

33- وَقَدْ أَتَتْ كَالجَوْهَرِ المَكْنُونِ = سَمَّيْتُهَا مَنْظُومَةَ البَيْقُونِي

34- فَوْقَ الثَّلاثِينَ بِأَرْبَعٍ أَتَتْ = أَبْيَاتُهَا تَمَّتْ بِخَيرٍ خُتِمَتْ

تنبيه: في نسخة (ثُمَّ بخير خُتمت)، والصواب بفتح الثاء؛ لأن الحرف لا يجر الحرف، وإن كان (تَمَّت) فلا إشكال لأن (تمت) فعل ماضٍ، والتاء تأنيث الساكنة.

ختم المنظومة المسماة بالبيقونية بأربع مسائل:

1- بيَّن أنها موجزة مختصرة، وأنها كالجوهر المكنون المحفوظ من أجل طالب العلم ليحفظها؛ كما قال ابن مالك في ألفيته:

تقرِّب الأقصى بلفظ موجزِ = وتبسُط البذل بوعد موجزِ

2- ذكر في المنظومة اسمها، قيل: إنه للمؤلف؛ وهو عمر بن الفتوح البيقوني، وقيل: هي بلدة في أذربيجان، وقد فصَّلنا الكلام في مقال عنوانه: (منظومة البيقونية تعريف وبيان).

3- ذكر أن عددَ أبياتها أربعة وثلاثون بيتًا من بحر الرجز؛ حتى لا يُزادَ فيها، ولا يسقط منها بيت.

4- في ختام المنظومة براعة في الختام، مثل براعة الاستهلال في بدايتها، وأنها خُتمت بالخير والفائدة، والله أعلم.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.